ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

نظرة اميركا لحليفتها تركيا إذا تعارضت المصالح بسوريا

عبدالهادي الضيغمي

تناقلت وسائل الإعلام الإقليمية والدولية نبأ إعلان وزارة الدفاع الاميركية «البنتاغون»، نصب نقاط مراقبة في شمال سوريا قرب الحدود التركية، بذريعة منع تقليل احتمال وقوع أي مواجهة بين الجيش التركي والمقاتلين الأكراد المدعومين من واشنطن.

وعزى المتحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية الكولونيل «روب مانينغ» الأمر إلى أنه جاء «بأمر من وزير الدفاع جيم ماتيس، سعيا من واشنطن لمعالجة المخاوف الأمنية لتركيا، حليفتنا في الناتو وأن الخطوة تخدم تحقيق الإستقرار في شمال شرق سوريا».

وفي خطوة يستشف منها تأييد الخطوة الأميركية في المناطق المتوترة اساسا على الحدود بين تركيا وسوريا، رحبت جماعة «النصرة» المصنفة ضمن الجماعات الارهابية دوليا، وبشكل غير مباشر بالخطوة الأميركية، لأنها قد تتعرض في أي لحظة لهجوم من قبل الجيش السوري وحلفائه في ادلب.

وأكد الناطق في «النصرة»، المدعو أبو خالد الشامي، حسبما نقلت عنه مواقع إلكترونية تابعة لتنظيمه الإرهابي، أن الشمال «يشهد حالة من الترقب والاستعداد» بعد ورود معلومات إليهم عن حشود للجيش والقوات الرديفة والحليفة على خطوط التماس في إدلب منذ قرابة الشهر ونصف الشهر تقريباً، لافتاً إلى استمرار التحشيد. ولفت الشامي إلى أن الحشود أبرزها في جبهات «الساحل وريف حماة وريف حلب وحلب المدينة»، متوقعاً أن يشن الجيش هجوماً «بأية دقيقة».

إلا أن هذه الخطوة الأميركية واجهت سخط وزارة الدفاع الأميركية، ليقوم خلوصي أكار وزير الدفاع التركي بتوجيه نقد لاذع للولايات المتحدة التي قدم لمبعوثها الخاص بالشأن السوري جيمس جيفري الجمعة الماضي طلب بلاده، حول ضرورة تخلي واشنطن عن هذه النقاط لتبقى تركيا هي التي تحمي حدودها من معارضيها المتعاونين مع بعض الجماعات المسلحة التي مازالت تحتل مناطق في شمال شرق سوريا.

على أية حال يعتقد المراقبون أن الخطوة الأميركية تحمل في طياتها نوايا مبيتة تدل على ثبات السياسة الأميركية في كل الأحوال إزاء مصالحها حتى وان كانت إزاء أقرب حلفاء التقليديين، او العسكريين في إطار الناتو، كما يحدث اليوم مع تركيا. وسنحاول التطرق الى أهم النوايا المبيتة لواشنطن من خطوتها الجديدة بما يسمح الوقت والمقام.

اولا- مما لاشك فيه إن ضرب واشنطن طلب أنقرة عرض الجدار، يدل على أنها مازالت تنتهج السياسة السلطوية، وانها لاتفهم سوى لغة تثبيت المصالح والقوة، وأن تكون خاتمة كل حدث لصالحها.

بالرغم من ان تركيا حاولت كثيرا من تلميع وتبرير الوجود الأميركي غير الشرعي على الاراضي السورية، وفتحت أجواءها وحدودها لتمرير القوات العسكرية الأميركية وحتى إدخال الإرهابيين الى سوريا قبيل وبعد اندلاع ازمتها قبل ثمانية أعوام، كما أنها سمحت للمروحيات الاميركية التسلل الى الأجواء السورية والوصول الى مواقع الإرهابيين المحاصرين من قبل الجيش السوري وحلفائه، ونقلهم من مواقعهم المحاصرة الى خارج سوريا، إلا أن ما قامت به واشنطن مؤخرا، يؤكد ان واشنطن تريد إبقاء موطئ قدم لها على الارض السورية ليبرر استمرار حضورها غير الشرعي، بذريعة إحتمال وجود تهديدات تهدد حلفاء واشنطن، وإن كانوا من المعارضة المسلحة السورية.

ثانيا- بعد نجاح الإجتماع الحادي عشر للمحادثات السورية السورية في العاصمة الكازاخية «استانا»، باتت واشنطن على شفير الإفلاس من الكعكة التي يتم إعدادها لحفل تخلص سوريا من الجماعات الارهابية في محادثات جنيف القادمة. ما حملها لتعلن أن أنقرة – وليست واشنطن- هي التي تعارض مسار استانا، وأن أنقرة تعارض الثلث الأخير من اتفاق استانا اي تشكيل اللجنة الدستورية، وهي التي عرقلت استمرار الحوار حول اللجنة، عسى ان تتمكن ومن خلال هذه المحاولات فرض امر واقع على الحالة السورية، وعندما يأتي المبعوث الدولي الجديد «غير بيدرسون» إلى سوريا، يواجه أمرا واقعا، وعليه ان يتعامل مع الحالة حسب الأمر الواقع، الذي لم يكن لا لصالح سوريا ولا لصالح تركيا، بل يعتمد الإهتمام بالمصلحة الأميركية وعميلاتها الاقليميات.

في حين ان محادثات استانا كانت هي التي كشفت اوراق المبعوث الاممي السابق لسوريا «ستيفان ديمستورا» المتماهي مع واشنطن، وفضحت محاولاته لتمرير السياسات الاميركية على الساحة السورية.

ثالثا- إبقاء الوضع المتأزم على حاله في ادلب ومنع اي من الطرفين السوري او التركي للقيام بأي عملية ضد الجماعات المسلحة المختبئة، وخلاياها النائمة في ادلب، كي لا تسنح الفرصة لسوريا وجيشها للتحدث عن تحرير ادلب، أو طرد المسلحين منها، كما يجب ان تسنح الفرصة لتركيا وقياداتها العسكرية عن مرحلة «مابعد منبج» التي تهدف الى طرد جماعة ما يسمى بـ «قوات سوريا الديمقراطية» منها، لأنها تعارض الحضور التركي على الأراضي السورية.

وبما أن هذه الجماعة متحالفة مع اكراد تركيا، تزعم أنقرة أن وجودها بالقرب من الحدود التركية يشكل خطرا عليها، ومن أجل ذلك أتت بقواتها لتضرب هذه الجماعات ولن تتراجع عن المواقع في الاراضي السورية التي احتلتها حتى الآن، إلا بعد طرد هذه الجماعات منها أو ابعادها عن الحدود التركية بما يطمئن الجانب التركي ان خطرها بات يهدد الامن والحضور التركي في المنطقة.

رابعا- أما النقطة الأخيرة التي تكشف النوايا الاميركية المبيتة للمنطقة فهي الأحداث التي توالت على ادلب منذ إعلان الجيش السوري إستعداده لتحريرها وطرد الإرهابيين منها، وبالرغم من ان الجيش لم يباشر بعملياتها، الا أن الجماعات الإرهابية في ادلب، رغم التحذيرات المكررة التي اطلقتها الحكومة السورية، وابلغت الاوساط الدولية عنها، قامت تلك الجماعات بإستهداف المدنيين بالغازات السامة في ريف حلب، لتسلط الأنظار ثانية على هذه المدينة التي اشرفت على التخلص من الجماعات الارهابية، ما حمل كيان الإحتلال الاسرائيلي وبذريعة ضرب القوات السورية التي نسب اليها الهجوم الكيمياوي، عسى ان يتعرف على مدى قدرات الدفاعات الجوية السورية، خاصة بعد استلامها صواريخ «أس ٣٠٠» الروسية قبل بضعة اشهر، وما تلا ذلك من عدوان أميركي على قوات للجيش السوري في أقل من ٣٢ ساعة بمنطقة قريبة من السخنة في قلب البادية السورية.

هذه التطورات عكست عمق التناسق بين تصعيد كيان الإحتلال الاسرائيلي ضد سوريا، والتهديدات التي اطلقه المبعوث الأميركي الخاص الى سوريا «جيمس جيفري» حيث لوح باللجوء للخيارات العسكرية في سوريا، كما فعلت قبل ذلك واشنطن في العراق. الأمر الذي يثير عدة تساؤلات حول السياسات الاميركية إزاء سوريا بشكل خاص والمنطقة بشكل عام، منها: ماهي الاستراتيجية التي سيتبعه جيفري بعد تصريحاته التصعيدية الأخيرة؟ وهل إنه يهدف لإنشاء حلف عسكري جديد كما فعل أسلافه قبيل غزوهم العراق عام ٢٠٠٣؟ أم ان تصريحاته التصعيدية تبقى ك»بالونات إعلامية» لإستعراض العضلات والمزيد من الضغط السياسي على خصوم واشنطن؟ تساؤلات نتركها للواقع الذي تعيشه المنطقة، وجديد التطورات التي سيسجلها التاريخ السوري.

الطائفية والخطة "ب" القديمة المتجددة

إيهاب شوقي

يستمر استخدام الفتنة الدينية بين جناحي الاسلام، لتفتيت الأمة وإجبار أطرافها المتنازعة على تحالفات كارثية، مثل ما يعد من خطط لتحالف خليجي عربي مع الصهاينة تحت بند صد (الخطر الايراني الشيعي)!

كل مؤامرات الغرب يمكن صدها ومواجهة خطورتها لو كانت الجبهة الداخلية قوية، إلا أن ما جرى على الدول وأنظمتها، جرى أيضاً بشكل مواز على نخبها وشعوبها.

ولعله من المناسب تسليط الضوء على ما يلي:

١/ بالتوازي مع ضرب الأنظمة القومية واختراقها واستبدال أنظمة قُطرية بها، وتغذية النزعات العنصرية للقضاء على فكرة الوحدة والتكتل، كانت هناك اختراقات موازية داخل الأقطار لاثارة النزعات القبلية والطائفية، لعدم التكتل ايضا ولتفتيت الدول من داخلها.

٢/ تم مع الوقت وعبر عملية اختراقات وتمويلات خليجية تحويل الفكرة القومية العربية التي سيطرت على وجدان الشعوب في مرحلة التحرر الوطني، لفكرة عنصرية معادية للقوميات الأخرى، فتحولت العروبة من فكرة حضارية لفكرة شوفينية، وتحولت من ملهم للتكتل والوحدة وتحدي الاستعمار والعداء للصهاينة، لفكرة للانزواء ومعاداة الجوار والتحالف مع الأعداء لمواجهة الاخوة وشركاء التاريخ والمصير!

ومن هنا يمكن فهم تحولات مثل الحروب الأهلية والفتن الطائفية التي انتشرت داخل

الأقطار العربية عقب انحسار المد القومي الذي يمكن أن نؤرخ له بوفاة جمال عبد الناصر، لا بهزيمة ١٩٦٧ كما يحلو للبعض بخبث سياسي أن يؤرخ.

لأن بعد الهزيمة جاءت المقاومة، وانعقد الاجماع على لاءات ثلاث، مقاومة تتمثل في رفض الصلح والتفاوض والاعتراف.

بينما شهدت السبعينيات التي حدث فيها الانقلاب على الفكر القومي المقاوم حوادث طائفية في مصر وحرب أهلية في لبنان وتفكك للوحدات الوطنية وتنامٍ حثيث لمفهوم الأقليات، الذي بات مهدداً حقيقياً لكل قطر عربي.

كما يمكننا فهم معاداة البعث العراقي وفلوله لايران، وتعاونه مع التنظيمات التكفيرية، بسبب تمويلات استخباراتية سعودية خليجية من جهة، ووراثة ثارات حرب مع ايران نتجت بالأساس عن حرف مسار الصراع والعداء وتوجيهه للجار بدلا من الصهاينة، من جهة أخرى.

المحصلة المحزنة اليوم، هي أن التيار القومي العربي الذي يعد في أول صفوف المؤهلين للمقاومة بسبب ميراثه التاريخي الوحدوي والمقاتل للصهاينة على جميع الجبهات، نراه في أغلبه تسيطر عليه نخب معادية للمقاومة وتحديداً ايران، إما بوعي نتاج تمويلات واختراقات، أو بتشويه وعي نتيجة انحراف فكري قام بتحويل القومية الى عنصرية معادية لقوميات أخرى، وسوء تقدير للاوضاع وسوء نوايا، تسببت في فهم مفاده أن ايران تتحرك بدوافع قومية فارسية.

أيضاً بعض التيارات الاسلامية المقاومة تأثرت بالدعايات وأصبحت في تناقض مع المقاومة الاسلامية في لبنان لأسباب طائفية.

وهنا نشهد نجاحا لخطط العدو يبدو أنها فتحت شهيته لاستنساخها مرة أخرى وإعادة تدويرها بعد هدوء شهد إعادة للّحمة بين تيارات اسلامية مقاومة، وتقارب كبير خاصة بعد أحداث سوريا، بين القوميين العرب والمقاومة الاسلامية.

هنا يمكننا التنبؤ بما يلي:

أولا: دعم تيارات قومية مستحدثة تكن العداء لايران والمقاومة الاسلامية وإبرازها على الساحة لتغطي على جموع القوميين المناصرين للمقاومة والثابتين على مبادئ التحرر الوطني.

ثانيا: محاولة التأثير على بعض التيارات الاسلامية المعتدلة التي لا تتناقض مع المقاومة لاستقطابها عبر ابرازها واستحداث نسخ جديدة سواء سياسية أو عسكرية، واستهدافها بمحاولة تغذيتها بأفكار طائفية لخلق فجوة واسعة تحول دون التقارب والوحدة.

يبدو أن الأشكال القديمة استنفدت وأصبحت مستهلكة، وهناك حاجة لتحديث استعماري لها، وتبدو هذه النبوءات قابلة للتحقق العملي بمراقبة الأحداث ورصد تحركات العدو وخاصة الاعلامية في الفترة القادمة.

ومواجهة خطط وسيناريوهات كهذه تتطلب اعادة التعريف بأبجديات الصراع وتحرك النخب المقاومة ونشاطها لتثبيت أسس الصراع ومواجهة التضليل والانحرافات والتحريفات، وهي مهمة سهلة ولا تتطلب تمويلاً، وإنما تتطلب فقط إخلاصاً للمقاومة وثباتاً على مبادئ التحرر الوطني.

فرنسا تدخل في المجهول لماذا؟

د. وفيق إبراهيم

تتحضّر الأحزاب الفرنسية في الأشهر الاولى من العام المقبل لقيادة احتجاجات مطلبية تعكس «أزمة نظام» بنى استقراره السياسي على طبقة وسطى بدأت تترنّح .

وهذا يعني أن الحلول الأخيرة التي قدمها الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون لم تلامس البعد الحقيقي للأزمة الاجتماعية، وبدت كمية مسكنات من الاسبرين لأزمة بنيوية تطال الفئات الاجتماعية الاساسية.

ما هي هذه الأزمة؟

الاستقرار السياسي الفرنسي هو وليد التوسّع التاريخي الفرنسي والنهضة الداخلية.. فالتوسّع العسكري أمّن لفرنسا موارد وأسواقاً في العالم الثالث الأفريقي والآسيوي ووفّر لفرنسا فائضاً اقتصادياً ضخماً لبناء انتاجها بسواعد العمالة الشمال أفريقية والسوداء والرساميل المتأتية بمعظمها من موارد دول الجيوبوليتك الفرنسي، في معظم قارات العالم.

ما يعني أن سياسة التوسع التي امتزجت بالتقدم الفرنسي الداخلي في إطار من التحالف الغربي الكبير الذي رضخ

أخيراً لقيادة اميركية.. أصاب المجتمعات الغربية بتطور اجتماعي كبير، فانقسمت الطبقات الاجتماعية إلى قليل من الأغنياء لا يتعدى الـ ٢٥ في المئة مقابل ٢٥ في المئة أو أكثر بقليل من الفقراء. أما الطبقة الكبرى فهي الوسطى التي يعتبرها علماء الاجتماع السبب الأساسي للاستقرار السياسي في الغرب واليابان.. والسبب أن المنتمي إليها لا يُصاب بيأس طبقي، محتفظاً دائماً بإمكانات القادر على الصعود إلى درجات أعلى، وتحتاج إلى إمكانات معقولة، كذلك حال الفقراء في هذا المدى الشاسع، لأن وجود طبقة وسطى يُشعره بالقدرة الممكنة للقفز اليها.

بهذا النمط من التطور، شكل العالم الغربي، ومنها فرنسا، نموذجاً عالمياً للاقتداء، محولاً أسواق العالم الى مواقع لاستهلاك سلعة وثروات الطاقة والمعدن في بلدان العالم إلى وسائل لبناء صناعته، فجمع بين السيطرة السياسية والهيمنة الاقتصادية.

لكن هذه الرتابة لم تتواصل، لأن الأميركيين أرادوا الاستئثار بكل شيء بواسطة الترويج «للعولمة» أي القضاء على الحمائية الوطنية للأسواق بإلغاء ما يعترض السلع من معوقات عند الحدود السياسية. وما شجعها على هذا الأمر، تراجع الاتحاد السوفياتي في الثمانينات وانهياره في أواخرها، فتشجّع الأميركيون على فكرة الاستئثار بها بوضع يدهم المنفردة على العالم ومعهم الكورس الأوروبي الموالي لهم الذي يمكن كعادته ان يستفيد بالفتات.

ما نتج من عولمة واشنطن جاء صاعقاً من تقدم صيني صاعق أدرك مستوى تجاوز الولايات المتحدة نفسها، وتسلق ألماني باهر اخترق الاسواق الاميركية والعالمية، وكذلك اليابان التي أدركت المستوى الاقتصادي الثالث بعد الصين.

اما انجلترا فتراجعت وحملت أسباب فشلها الى انتمائها للاتحاد الاوروبي فأعلنت الانفصال عنه في حركة ربما يعتبرها المحللون في مراحل لاحقة بأنها كانت لازمة لاحتواء الاضطرابات الاجتماعية.. لجهة روسيا فقررت القيادة الجديدة لبوتين أن عودتها الى معالجة الأزمات الحيوية في العالم، هي السبيل الوحيد لإعادة استثمار تقدمها العسكري في اعادة بناء اقتصادها الذي يحتاج فقط الى تخطيط يجمع بين قوة العسكرية الجديرة بتأمين الأسواق ومواردها الأولية الهائلة مع ربطها بشبكة صناعية في الداخل، ويصادف ان ما تحتاج اليه موسكو يتوافر لديها، من أسواق تقود اليها القوة الروسية وعقل علمي يحتاج الى دمج المكوّنات الروسية والموارد الاولية الكامنة في التراب الروسي او الصديق له في الشرق الاوسط.

فرنسا بمفردها، عبرت عن هذه الضائقة التاريخية بإعلان طلاقها مع الأحزاب التقليدية فاختارت ماكرون لرئاستها وهو الذي لا ينتمي إلا إلى تجمع صغير وحديث أطلقه مؤخراً وانتصر بواسطته في الانتخابات، على قاعدة تأمين نهضة اقتصادية فرنسية ترسخ الاستقرار السياسي وبالتالي الاجتماعي الاقتصادي.

إلا أن ماكرون فاجأ مواطنيه بتطبيق خطة بدت وكأنها تعيد اجترار التاريخ الاستعماري الفرنسي مطعماً بشيء من الديغولية، مع إهمال كبير للوضع الداخلي، كان يعتقد ان تراجع الامبراطورية الاميركية لما كابدته من أعباء وحروب وتدخلات استعمارية في افغانستان والعراق والشرق الأوسط العربي من اليمن الى سورية يؤدي هذا التراجع الاميركي الى اعادة بعث اوروبا القرن التاسع عشر انما بقناع ديغولي، أي إعادة بناء عمق استعماري يجري تحميله بملامح ديموقراطية معاصرة تضرب بعشوائية نادرة في أداء سياسات عالمية متناقضة، برغم أنه يحمل مبادئ الثورة الفرنسية على كتفيه فيتآمر على سورية مرسلاً كتائب فرنسية الى مناطقها الشرقية والشمالية حيث الغاز والنفط والأكراد، ومتحالفاً مع السعودية ضد كل مظاهر الحداثة فيها، ويرسل شعراً إلى الفلسطينيين وسلاحاً إلى «إسرائيل» مستنكراً الحرب على اليمن، ومؤيداً في الوقت نفسه القوى السعودية والإماراتية التي تهاجمها وتبيد المدنيين فيها.

لقد اعتقد الرئيس الفرنسي أن تحالفه مع المانيا يؤدي الى اعادة بعث «أوروبا الاستعمارية» وسرقتها من فم الفيل الأميركي - او مشاركته على الأقل بإعادة تقسيم النفوذ ومراكز القوى في العالم في مرحلة من مراحل تفاقم الصراع الثلاثي الصيني - الروسي - الاميركي.

اليوم يجد ماكرون بلاده وحيدة، ومتراجعة سياسياً واقتصادياً، الأميركيون استوعبوا ما تريده ويحاول إجهاض خطتها وليس لدى الصين وروسيا ما يعطونه للفرنسيين باستثناء الابتهالات التي لا تخمد الاضطرابات الاجتماعية.

للتوضيح فإن تراجع الطبقة الوسطى الفرنسية لم تتسبّب بسياسات ماكرون بقدر ما تعكس مرحلة تاريخية بدأت مع انهيار الرئيس السابق شيراك أمام الضغوط الأميركية اواخر القرن الماضي.

بمواكبة ارتفاع أعداد الأغنياء الفرنسيين وممتلكاتهم في الثروة الوطنية بسبب تراجع الضرائب عليهم، واعتماد سياسات اجتماعية ممالئة لهم في مرحلتي ساركوزي وهولاند.

فهل يعود ماكرون إلى إصلاحات بنيوية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية تعيد البريق الى الطبقة الوسطى الحامية الفعلية للنظام.

أم أن هذه الطبقة الوسطى تجنح للتحالف مع الكادحين ذوي السترات الصفراء.. فيتم بذلك تحقيق اندماج بين النقابات المسيطرة على الفقراء وأحزاب اليمين المتطرف واليسار والراديكالي والديغوليين المهيمنين على الطبقات الوسطى. وهذا يؤدي فوراً إلى ولادة أزمة نظام فعلية لا حل لها إلا في انتخابات جديدة تشريعية وربما رئاسية تطيح بماكرون وتعيده الى حضن زوجته التي تشبه جدته.

فرنسا إلى أين؟

تركض بسرعة وسط خيارين متصارعين، اهتمام مركز في الداخل لوقف التدهور الطبقي عبر سحب بعض امتيازات الأغنياء وتوزيعها على الطبقتين الوسطى والفقيرة، ام العودة الكاملة الى العباءة الاميركية لعلها تحصل على عون من بلدان الخليج كافٍ لجرعات تسكين للداخل وهذا يتطلب انسحاق السياسة الفرنسية بشكل كامل بالنفوذ الاميركي.

فماذا تختار فرنسا؟ قد يحاول ماكرون التوفيق بين الخيارين فتبقى فرنسا من دول الصف الثاني في العالم، وربما أكثر انخفاضاً.